مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

دور القضاء العرفى فى فض بعض المنازعات بالمجتمع الريفى: دراسة حالة لبعض قرى مركز شبراخيت بالبحيرة

ماجدة محمود أحمد يوسف*

قسم الاقتصاد والارشاد الزراعى والتنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور. مصر

عن المقالة
تاريخ التقديم 31/ 7 / 2025
تاريخ القبول1 /9 / 2025

الملخص

إستهدف البحث بصفة رئيسية توصيف دور القضاء العرفى فى فض بعض المنازعات التى تنشأ بالمجتمع الريفى، من خلال التعرف على الخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية لعدد من المحكمين العرفيين، وكذلك بعضاً من الحالات التى لجأت لمسألة التحكيم العرفى، وتحديد أهم المعايير التى يتم على أساسها إختيار القضاة العرفيين، والتعرف على الأسباب الرئيسية التى تجعل الريفيين يلجؤون إلى المجالس العرفية لفض بعض المنازعات التى تنشأ بينهم، فضلاً عن معرفة أهم التحديات التى تواجه التحكيم العرفى بالمجتمع الريفى، وقد بلغ قوام العينة 38 مبحوث (22محكم، 16 حالة لجأت لمسألة التحكيم العرفى)، وتم إختيارها بطريقة عمدية. ولتحقيق أهداف البحث تم إستخدام النسب المئوية والتكرارات. وقد أشارت أهم النتائج إلى أن 36.4% من المحكمين جامعيين، و63.6% منهم يتمتعون بمستوى قيادية مرتفع، و100% منهم لديه مستوى مشاركة تطوعية مرتفعة، و81.8% منهم لديه مستوى مشاركة سياسية مرتفع، كما أن 54.5% من المحكمين مستوى الإنفتاح الثقافى والجغرافى لديهم مرتفع، كما أظهرت النتائج أن 56.25% من الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى جامعين ومستواهم الإقتصادى منخفض نسبياً. أما عن أهم معايير إختيار القاضى العرفى فكانت الهيبة والوقار والخبرة الواسعة والإلمام التام بأصول القضاء العرفى. وفيما يتعلق بأهم أسباب اللجوء للقضاء العرفى جاء فى المرتبة الأولى سرعة الفصل فى النزاعات ورد الحقوق، بالإضافة إلى الحفاظ على الروابط والعلاقات الأسرية والاجتماعية، أما عن التحديات التى تواجه القضاء العرفى فكان أهمها أن الأحكام الصادر عنه لا تُستأنف، بالإضافة إلى عدم أهلية بعض المحكمين. وكان من أهم مقترحات الدراسة العمل على بث ثقافة التسامح والسلام الإجتماعى بين أفراد المجتمع الريفى، وأن يكون على السلطة التشريعية إستحداث القوانين التى تضمن سلامة وحيادية ونزاهة الأحكام العرفية.

الكلمات الدالة: الدور، القضاء العرفى، المجالس العرفية، فض النزاعات، المجتمع الريفى

المقدمة والمشكلة البحثية

إن المجتمع الريفى بخصوصيته الثقافية والإجتماعية، يمتلك آليات خاصة لتسوية النزاعات وحفظ الأمن الإجتماعي، فإلى جانب القضاء الرسمي الذي يمثل سلطة الدولة، يبرز القضاء العرفي كجزء أصيل ومتجذر من نسيج الحياة اليومية في المجتمع الريفى. ونظراً لإعتماد القضاء العرفى على الأعراف والتقاليد الموروثة عبر الأجيال، فإنه يلعب دوراً حيوياً في فض النزاعات الريفية، بدءاً من الخلافات الأسرية والمادية البسيطة وصولًا إلى الجرائم الأكثر تعقيدًا مثل الثأر، يقول الله سبحانه وتعالى "وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيداً إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً" (النساء:35)، ويقول الله تعالى " إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"صدق الله العظيم (الحجرات:10).

ويعتبر القضاء العرفى ظاهرة إجتماعية كباقى الظواهر الإجتماعية التى تبرز نظراً لحاجة المجتمعات إليها لتحقيق الأمن والسلام الإجتماعي، فعلى الرغم من تطور القانون الوضعى إلا أن القواعد العرفية مازالت تحكم الحياة الإجتماعية فى العديد من المجتمعات المختلفة كالمجتمعات البدوية والريفية والمناطق الشعبية، وحتى فى بعض المدن التى يغلب عليها الطابع الريفى والتى لا تزال متمسكة بالموروث الثقافى مازال القضاء العرفى يحظى بإحترام وقبول كبير يجعل قواعده تتمتع بنفوذ وتأثير بالغ الأهمية على الحياة الإجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الدم (مونير، كراجى مصطفى،2022).

ورغم أن القضاء العرفى لم يستند إلى قوانين مكتوبة بالمعنى الحديث، إلا أنه يتمتع بسلطة أدبية ومعنوية كبيرة تجعل أحكامه غالبًا ما تكون ملزمة للطرفين، بل ويفضلها الكثيرون عن اللجوء إلى المحاكم الرسمية لما يتميز به من سرعة وفعالية، وقدرة على الحفاظ على الروابط الإجتماعية والأسرية ومنع تفاقم النزاعات. حيث تلعب العادات والتقاليد دوراً رئيسياً فى منظومة القضاء العرفي، فالتمسك بالموروث الثقافى يساعد على إحداث الضبط الإجتماعى، يقول الله سبحانه وتعالى "خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ" (الأعراف: 199). وقد أكد العالم إميل دور كايم فى أحد كتاباته أن التمسك بالقيم الروحية (العرفية) التى يبثها العقل الجمعى هى الأساس لترابط وتماسك المجتمع. فالقضاء العرفي يستمد قوته من العادات والتقاليد المتجذرة في المجتمع الريفي، والتي تُعتبر في بعض الأحيان أقوى من القانون الرسمي (حامد وآخرون،2024).

كما يعد القضاء العرفى وسيلة فعالة لإرساء ثقافة التسوية الودية والتسامح والسلام بين أفراد المجتمع المحلى.، حيث يتميز القضاء العرفى بخاصية الإصلاح، تلك الخاصية التى يفتقدها القانون الوضعى، فعلى الرغم من قوة أدوات تنفيذ الأحكام فى القضاء الرسمى، إلا أنه لا يستطيع إزالة الأحقاد من النفوس، بينما القضاء العرفى الذى يتميز بصفة الإصلاح، فهو قادر على إزالة الأحقاد بين المتخاصمين وتصفية القلوب، وذلك بعد إعادة الحقوق إلى أصحابها (ثابت، 2019). يقول الله عز وجل "وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" صدق الله العظيم (الحجرات:9).

ونظراً لما تتمتع به المجالس العرفية من إحترام كبير بين أفراد المجتمعات العائلية والقبلية، كما هو الحال فى المجتمع الريفى ومجتمع الصعيد، والمجتمع البدوى؛ لذلك تعد المجالس العرفية أحد أهم الوسائل التى تعتمد عليها الدولة فى التصدى للتوترات والعنف الطائفى، نظراً لما يلقاه القانون العرفى من إحترام وتقدير بين أفراد هذه المجتمعات ينبع من إعتقاد الناس بأنه نابع من أحكام الشرائع الدينية وبخاصة الشريعة الإسلامية، فضلاً عن كونه يعزز التماسك الإجتماعي ويُنهي الخصومات فى أقل وقت ممكن. إلا أنه بدأ مؤخراً يواجه مجموعة من التحديات تتعلق بعدم مواكبته مع ما استجد من قضايا مستحدثة لم تكن موجودة من ذى قبل، خاصة في ظل التغيرات الإجتماعية والقانونية التي يشهدها المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع الريفى بصفة خاصة. مع الأخذ فى الإعتبار بأن معظم القضاة العرفيين ليسوا على درجة كافية تأهلهم للفصل فى مثل هذه الأنواع من القضايا. فهل مازال القضاء العرفي هو الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة في الريف، أم أنه بحاجة إلى إعادة نظر وتنظيم ليتوافق مع متطلبات العصر؟ وهذا ما سوف يتم تناوله بالتحليل والبحث.

تساؤلات الدراسة

1- ما هى الخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية للمحكمين وعدد من الحالات التى لجأت للقضاء العرفى؟
2- ما هى معايير إختيار القاضى العرفى؟
3- ما هى نوعية القضايا والنزاعات التى يفصل فيها القضاء العرفى؟
4- ما هى آلية إنعقاد المجالس العرفية بمجتمع الدراسة؟
5- ماهى نوعية الأحكام التى يصدرها القضاء العرفى؟
6- ما هى أسباب اللجوء للقضاء العرفى من وجهة نظر المبحوثين؟
7- ما هى التحديات التى تواجه القضاء العرفى فى المجتمع الريفى من وجهة نظر المبحوثين؟

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على الخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية للمحكمين وعدد من الحالات التى لجأت للقضاء العرفى.

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: magdayousef095@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2025.409434.1414

2.تحديد أهم المعايير التى يتم على أساسها إختيار القضاة العرفيين.
3.توصيف وتصنيف المشكلات التى يفصل فيها القضاء العرفى، وفقاً لخبرة المحكمين العرفيين.
4.التعرف على آلية إنعقاد المجالس العرفية بمجتمع الدراسة.
5.تحديد نوعية الأحكام التى يصدرها القضاء العرفى بمجتمع الدراسة.
6.تحديد أسباب اللجوء للقضاء العرفى من وجهة نظر المحكمين وعدد من الحالات الى لجأت للقضاء العرفى.
7.التعرف على أهم التحديات التى تواجه القضاء العرفى فى المجتمع الريفى من وجهة نظر المبحوثين.

الإطار النظرى والإستعراض المرجعى

يتناول هذا الجزء مجموعة من التعاريف والآراء النظرية والتى لها علاقة بموضوع البحث .

المفاهيم الأساسية للدراسة

مفهوم الدور: يشير مفهوم الدور وفقاً لتعريف Linton إلى مجموعة النماذج الإجتماعية المرتبطة بمكانة معينة ويحتوى على مواقف وقيم وسلوكيات محددة من طرف المجتمع لكل فرد يشغل هذه المكانة (جلول، 2022).

يعرف بارسونز Parsons الدور على أنه قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج فى مجموعة خاصة من القيم والمعايير التى تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة (فرج، 1998، 308:).

مفهوم العرف: مجموعة من المعايير الإجتماعية أو المقاييس أوالمفاهيم او القواعد غير المكتوبة التى إتبعها الأفراد فى سلوكهم أجيالاً متعاقبة حتى نشأ الإعتقاد لديهم أن هذه القواعد أصبحت ملزمة وأن مخالفتها سيعرضهم للجزاء الإجتماعى (سلامة،2017)

مفهوم القضاء العرفى:

- يُعتبر القضاء العرفى نمطاً سلوكياً مُعتمداً يمكن التحقق منه بموضوعية ضمن إطار اجتماعي معيّن، إذ يمكن أن تُقام دعوى ما دفاعاً عن (ما هو متعارف عليه ومقبول به قانونياً)، وهو أمر مشابه لفكرة ما يسمى بالتقادم، وهو حق يتم التمتع به من خلال العُرف المألوف طويلاً عوضاً عن القانون الوضعي (معجم القانون ، 1999)
- كما يعرف القضاء العرفى على أنه أسلوب أو طريقة أو نهج يُلجأ إليه فى حل النزاعات أو الخلافات معتمداً على مجموعة من المفاهيم والقيم المتفق عليها، والتى لاقت قبولاً لدى جماعات معينة ويعتبرونها ملزمة (أبو العلا، 2024).

مفهوم فض المنازعات: تعنى تسوية الخلافات الناشئة أو المحتمل نشوئها بين الأطراف. ويشير مصطلح التسوية الودية للنزاع إلى عدد من الأساليب غير الرسمية التى تم إبتكارها لمساعدة الأطراف على تسوية النزاعات بينهم فى إطار معين، وبمساعدة طرف محايد وبدون اللجوء إلى المحاكم (أبو زيد،2024).

ويرى بيتر فالنستين (1998) أن تسوية النزاع هى موقف يتم من خلاله عمل إتفاق طوعى، ورسمى بين طرفى النزاع، أما من أجل حل خلافتهم الأساسية، أو التعايش بسلام، دون اللجوء للعنف المسلح.

مصادر القانون العرفى: للقانون العرفى مصادر وأصول رئيسية للتشريع وهى كما يلى: (ثابت، 2019)

1- **الشريعة الإسلامية:** يعتبر الدين الإسلام المصدر الرئيسى للقانون العرفى، فقد استمد القانون العرفى الكثير من قواعده من الشريعة السمحاء كالدية، والمبدأ القضائى "البينة على من إدعى واليمين على من أنكر"

2- **العادات:** تعتبر العادات أحد مصادر العرف، وهى عبارة عن أعمال سابقة أُستحسنت من قبل الأفراد، وتكون لديهم قناعه بضرورة إحترامها، لأنها صالحة بالنسبة لهم، فتوارثها الأجيال جيل بعد جيل، وأصبحت عرفاً للجماعة. والعادة كونها مصدراً للعرف، فإن العرف ينشأ على العادة بشرط توافر العمومية والقدم والثبات، وأن تكون العادة معروفة وغير مخفية.

3- **السوابق القضائية:** تُعتمد السوابق التى فصل بمقتضاها فى دعاوى قديمة معروفة كمصدر يعتمد عليه القضاء العرفى، ويتخذونها كقاعدة للإنطلاق أو القياس. والسابقة هى حكم قضائى سابق يبنى عليه حكم قضائى لاحق. ويجب ألا تتعارض السابقة مع العادة.

4- **الإجتهاد**: وهو إختلاق حكم جديد من قبل قاضى مشرع مختص ضمن مجال حقله وصلاحياته.

5- **خبرة القاضى:** تعتبر خبرة القاضى من أهم مصادر القضاء العرفى، وتأتى الخبرة فى الأساس من حضوره لعدد لا بأس به من جلسات التقاضى العرفية خلال فترة إعداده كقاضى عرفى.

موقف الدولة من التحكيم العرفى: إيقنت الدولة المصرية الدور الذى يلعبه التحكيم العرفى فى إرساء قواعد السلم الإجتماعى بالمجتمعات ذات الطابع الخاص، لذلك أصدرت القانون رقم 27 لسنة 1994 بشأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية. وتنص المادة 4 من ذات القانون على أن لفظ التحكيم فى حكم هذا القانون يشير الى "التحكيم الذى يتفق عليه طرفا النزاع بإرادتهما الحرة سواء كانت الجهة التى تتولى إجراءات التحكيم، بمقتضى إتفاق الطرفين، منظمة أو مركز دائم للتحكيم أو لم يكن كذلك"(شنات، 1996).

الفرق بين القانون العرفي والقانون الرسمي: يتضح هذا الفرق فى الآتى:- (محجوب، 1997) و(أبو زيد، 1996)

1.طول الإجراءات التي تمر بها القضايا التي تعرض على المحاكم الرسمية، وهو ما لا يحدث بالنسبة للمجالس العرفية التي تحرص على النظر في الخلافات والمنازعات والحكم فيها بأسرع وقت ممكن مع توفير كافة الضمانات في الوقت ذاته لتحقيق العدالة.
2. يهدف القانون الوضعي إلى الردع وتوقيع العقوبة والجزاءات التي تنص عليها مواد القانون، وذلك بعكس الحال في القانون العرفي الذي يهدف في آخر الأمر إلى تحقيق التقارب والوفاق والتراضي بين أطراف النزاع بحيث يتقبلون الحكم عن اقتناع إن لم يكن عن رضى وطيب خاطر، وذلك لضمان استمرار العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وبالتالي المحافظة على التوازن الاجتماعي.
3.تصدر أحيانا بعض الأحكام في القانون العرفي أشد وأقسى مما تنص عليه مواد القانون الوضعي في الجرائم ذاتها، ويرجع ذلك إلى أن القانون العرفي يأخذ الأبعاد الاجتماعية في المجتمع القبلي في الاعتبار، ولذلك تأتى هذه الأحكام على درجة معينة من الصرامة والحزم كوسيلة لحفظ النظام وإقرار الضبط الاجتماعي.
4.تتمتع القاعدة العرفية بدرجة عالية من المرونة بحيث لا يكون تطبيقها في المنازعات أو الحالات المختلفة تطبيقاً حرفياً، ولكنها تعدل دائما بحيث تُقرب بين الطرفين المتنازعين.
5. لا تُجرم القاعدة العرفية أفعالا معينة في ذاتها بقدر ما تنص على الإجراءات العرفية المتبعة في تسوية منازعات معينة، حيث لا توجد سلطة شرعية معنية بإصدار القواعد العرفية ولكنها وسائل تستقر وتفرض نفسها بفضل جدواها في تحقيق التراضى بين الطرفين.
6. يفتقر القضاء العرفي إلى أدوات قوية في تنفيذ أحكامه،وإنما يستند تنفيذ القاعدة العرفية إلى حقائق إجتماعية أخرى.

العلاقة بين القضاء العرفي والقضاء الرسمي:تتضح هذه العلاقة فى الآتى:

1.**التعايش والتبادل:** غالبًا ما يتعايش القضاء العرفي مع القضاء الرسمى والقانون الوضعي، حيث يلجأ إليه الكثيرون لحل مشاكلهم، خاصة في المناطق التي يتباعد فيها القانون الرسمي أو يتباطأ (أبو زيد ،2024).
2.**التحكيم:** يُنظر إلى القضاء العرفي كشكل من أشكال التحكيم، حيث تتفق الأطراف المتنازعة على هيئة تحكيم من "أغيار" (غير أطراف النزاع) لفض النزاع بقرار ملزم (شنات 1996).
3.**موقف القانون:** يرى بعض الخبراء أن القضاء العرفي قد يتفق مع فكرة التحكيم في القانون الوضعي، بينما يرى آخرون أنه لا سند له في القانون ويجب تجريم اللجوء إليه في بعض الحالات، خاصةً إذا كان يهدف إلى التستر على الجناة.
4.**التوثيق:** قد يتم توثيق بعض أحكام القضاء العرفي من قبل الجهات الأمنية والرسمية في الدولة، وقد تلجأ الدولة إليه أحيانًا لفض المنازعات الكبيرة بين العائلات . https://metaalsahafya.com/?p=5216
5.**مقارنات مع الشريعة الإسلامية:** تُشير بعض الدراسات إلى أن القضاء العرفي يمزج بين أحكام الشريعة الإسلامية وما اتفق عليه العرف السائد في المجتمع، وأن العلماء قد اتفقوا على مشروعية العرف كحجة ودليل شرعي https://www.alnaharegypt.com/660280

الآراء النظرية المفسرة للظاهرة القضاء العرفى فى الريف المصرى:عند تفسير ظاهرة القضاء العرفي، غالبًا ما يكون من المفيد دمج أكثر من نظرية للحصول على فهم شامل ومتعمق للظاهرة، حيث أن كل نظرية تسلط الضوء على جانب معين من جوانب الظاهرة. على سبيل المثال، يمكنك استخدام النظرية البنائية الوظيفية لفهم وظائف القضاء العرفي العامة، ثم نظرية الصراع لتحليل ديناميكيات القوة داخله، وهكذا.

1. **النظرية البنائية الوظيفية (Structural Functionalism):** يرى أنصار هذه النظرية ومنهم العالم راد كليف براون أن البناء الاجتماعي هو تنظيم يضم مجموعة من الأشخاص بينهم علاقات تحددها وتنظمها النظم والانساق الاجتماعية، وأن أي نظام جماعي هو مجموعة من أنماط وقواعد السلوك التي تتصل بمظهر معين من مظاهر الحياة الاجتماعية، وكما ان البناء الاجتماعي هو الذي يحدد هذه الحياة الاجتماعية وبدورها تحافظ على استمرار وجودها، وشدد (راد كليف براون) على ان لمجال الوظائف هدف تأمين المحافظة على النظام الاجتماعي ويرى : "ان وظيفة أي نشاط هو الدور الذي يؤدي في الحياة الاجتماعية بكليتها، والمساهمة التي يمارسها في المحافظة على استمرارية البناء الاجتماعي"، وهذا ما أطلق عليه راد كليف براون بالاستمرارية البنائية Structural Continuity فالمجتمع يشكل وحدة وظيفية يتألف منه كل اجزاء البناء، والتي تعمل متناسقة لتحقيق الأتساق الداخلي فالوظيفيون لا يعترفون

بوجود تناقضات أو صراعات لا يمكن حلها او إعادة تنظيمها، أو معالجتها، ولكن هذا لا يمنع ان يمر المجتمع بفترات زمنية مؤقتة وطارئة من عدم الاتساق والتوازن (نتيجة لتلك التناقضات)، غير ان المجتمع في اخر الامر له القدرة على اعادة التوازن المفقود وتستمر مسيرته مرة أُخرى، وهذه الحالة أطلق عليها الوظيفيون مصطلح (التفكك الوظيفي) (ليلة، 1982) . ووفقاً لهذه النظرية يعد القضاء العرفي نظاماً إجتماعياً له وظائف محددة تساهم في استقرار المجتمع الريفي. فبدلاً من رؤيته كخلل، يمكن تحليله كآلية تعمل على:

1. **فض النزاعات وحفظ النظام:** يوفر القضاء العرفي وسيلة سريعة وفعالة لحل المشاكل، مما يقلل من الفوضى ويحافظ على التماسك الاجتماعي.
2. **تحقيق العدالة الاجتماعية (من منظور محلي):** فغالبًا ما يهدف القضاء العرفي إلى إعادة التوازن وتصحيح الأضرار بين الأفراد والعائلات، بما يتوافق مع الأعراف والتقاليد المحلية.
3. **تعزيز التضامن الاجتماعي:** من خلال الالتزام بالقواعد العرفية، فيقوى الانتماء للجماعة ويُعاد تأكيد القيم المشتركة.
4. **سد الفجوة التي لا يغطيها القانون الرسمي:** في كثير من الأحيان، لا يستطيع القانون الرسمي الوصول إلى جميع النزاعات أو لا يتوافق مع طبيعة العلاقات الاجتماعية المعقدة في الريف، فيأتي القضاء العرفي ليملأ هذا الفراغ.

2. **نظرية الصراع (Conflict Theory):** ترى نظرية الصراع المجتمع كنسق من جماعات متصارعة من أجل الحصول على منابع الحاجات المادية الأساسية. والعوامل القابعة وراء هذا الصراع تتضمن مشاكل التنظيم الاجتماعي نفسه، مثل تغيير سمات الشخصية والغرائز البشرية. وينظر رالف دارندورف للصراع من خلال مفهوم السلطة والعلاقات السلطوية فحسب، فأساس الصراع هو التفاوت في توزيع السلطة والمراكز السلطوية مما يؤدى إلى تعارض المصالح (نيقولا تيماشيف، 1978). وبناءاً على هذه النظرية فإن المجتمع يرى أن ظاهرة القضاء العرفى تحمل فى طياتها القوة والهيمنة. ويمكن تحليل ذلك من خلال:-

1. **دور القوى التقليدية:** فغالباً ما يسيطر كبار العائلات أو الشخصيات ذات النفوذ (مثل العمد والمشايخ) على القضاء العرفي، مما يعكس توزيع القوة في المجتمع.
2. **الحفاظ على المصالح:** قد يخدم القضاء العرفي مصالح عائلات أو طبقات معينة ويستخدم للحفاظ على وضعها الإجتماعي والإقتصادي، حتى لو كان ذلك على حساب الفئات الأقل نفوذاً.
3. **النزاعات على الموارد:** قد تُستخدم القرارات العرفية لحسم النزاعات المتعلقة بالأراضي أو المياه أو الميراث بطرق تفيد الأطراف الأقوى.
4. **المقاومة والتحول:** يمكن أن تظهر الصراعات داخل القضاء العرفي نفسه عندما تحاول الفئات المهمشة تحدي سلطة النخب أو المطالبة بتغيير بعض الأعراف.

4. **نظرية التبادل الاجتماعي (Social Exchange Theory):** ترى هذه النظرية أن الأفراد يدخلون بصفة مستمرة في عمليات تبادل المنافع مع الأنظمة الاجتماعية التي يعيشون في ظلها، حيث يعطون ويأخذون في المقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم. والمنظّرون لنظرية المقايضة الاجتماعية يوسعون المفهوم الاقتصادي لتبادل السلع ليشمل تبادل القبول الاجتماعي والاحترام والتقدير والحب والأمن وغير ذلك من الأشياء المعنوية، كما أن وجود بدائل يؤثر على قيمة الأشياء المتبادلة (العزبى، 2016). ووفقاً لهذه النظرية، فإنه يمكن تحليل التفاعلات التى تتم فى القضاء العرفي بالمجتمعات الريفية على أنها نوعاً من التبادل الذي يسعى فيه الأفراد إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب وتقليل الخسائر. وذلك من خلال:-

1. **المقايضة والمساومة:** كيف يتم التنازل عن بعض المطالب مقابل الحصول على امتيازات أخرى، وكيف يتفاوض الأطراف للوصول إلى حل يرضي الجميع قدر الإمكان. فالقضاء العرفى ليس بالضرورة أن يكون عادلاً، ولكنه مرضى للطرفين. فقد يتنازل أحد أطراف النزاع عن بعض حقوقه وربما الطرفين فى مقابل أن الشعور بالاستقرار والأمن، وانتهاء الخلافات فى أسرع وقت والحفاظ على العلاقات والروابط الاسرية.
2. **التكاليف والفوائد:** تتمثل التكاليف التي يتحملها الأفراد عند اللجوء للقضاء العرفي فى (التنازلات، الوقت، الجهد)، أما الفوائد فتتمثل فى التوقعات مثل (السرعة، الحفاظ على العلاقات، وتجنب اللجوء للقضاء الرسمي).
3. **توازن القوة في التبادل:** الطرف الذي يملك قوة أكبر في التبادل سواء بسبب الدعم الاجتماعي أو المكانة الاجتماعية قد يحصل على نتائج أفضل.

5. **نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory):** ترى هذه النظرية أن الشبكات الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد تلعب دوراً أساسياً في تحقيق النتائج الاجتماعية الإيجابي، حيث يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى قيمة الروابط الاجتماعية والمعايير والقيم المشتركة التي تمكن الأفراد من العمل معًا والتعاون لتحقيق أهداف مشتركة، ويمكن أن يكون رأس المال الاجتماعي مورداً للأفراد والمجتمعات، حيث يسهل الوصول إلى المعلومات والفرص والدعم (Coleman,1988).

وبناءاً على هذه النظرية يمكن توضيح كيف أن الشبكات والعلاقات الاجتماعية تلعب دوراً حيوي في عمل القضاء العرفي، حيث يعتمد القضاء العرفي بشكل كبير على الثقة والعلاقات الشخصية بين أفراد المجتمع، مما يسهل عملية الوساطة والقبول بالقرارات. كما أن الأفراد الذين لديهم شبكات اجتماعية أوسع وعلاقات أقوى مع شخصيات ذات نفوذ قد يجدون فرصًا أفضل لحل نزاعاتهم بشكل ودي وفعال، فضلاً عن الالتزام الاجتماعي الذى يتمتع به القضاء العرفي حيث يعتمد على القواعد غير المكتوبة والقيم المشتركة، وهو ما يتآتى من رأس المال الاجتماعي الموجود في المجتمع.

الدراسات السابقة

يتسم القضاء العرفي بأهمية خاصة؛ نظراً لدوره التاريخي والاجتماعي في فض النزاعات، لا سيما في المناطق التي لا يزال فيها النسيج القبلي والعائلي قوياً. وقد تناول عدد من الدراسات هذا الموضوع من زوايا مختلفة. وفى هذا الجزء سوف يتم استعراض بعضاً من هذه الدراسات:-

1) دراسة تهامى (2013): تحت عنوان "دراسة القضاء العرفى كآلية للضبط الاجتماعى بمحافظة شمال سيناء"

استهدفت الدراسة توصيف القضاء العرفى بشمال سيناء من وجهة نظر مجموعة من القضاء العرفيين، والتعرف على خصائصهم الشخصية والاجتماعية، وقد تم تجميع البيانات من 33 مبحوث من القضاء العرفيين بطريقة عمدية، وتمثلت أهم النتائج فى أن ما يقرب من 30% من المبحوثين أميين، و80% منهم يتمتعون بدرجة قيادية عالية، و75% منهم لديهم انفتاح حضارى مرتفع. ومن أهم معايير إختيار القضاة العرفيين كانت الوراثة، السيرة الذاتية، والمكانة الاجتماعية.

2) دراسة ريحان (2016) تحت عنوان "تحليل آليات الضبط الإجتماعى غير الرسمى فى الأسرة الريفية بمحافظة الوادى الجديد".

استهدفت الدراسة التعرف على أسباب الخلافات التي قد تنشأ داخل الأسرة الريفية، ودراسة آليات الضبط الإجتماعي غير الرسمي المستخدمة داخل الأسرة بمنطقة الدراسة. وقد بلغ قوام العينة ١٦٢ مبحوثا من أرباب الأسر بقرية المنيرة التابعة لمركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد، وتمثلت أهم النتائج فى: أن 48% من المتزوجين غير متفقين حول بعض القرارات الأسرية، وأن 92.6% من المبحوثين يقومون بحل مشاكلهم بأنفسهم، أن محل إقامة الأسرة هو المكان الأكثر شيوعا لحل الخالفات القائمة بين الزوجين بنسبة تزيد عن ٩٢% وأنّ "الشرع والتعاليم الدينية" جاء على قمة الآليات التي يستخدمها الآباء في التوجيه والتأثير على أفراد الآسرة بنسبة بلغت 91.7%. ومن ناحية آخرى أحتل كل من "الترهيب والتخويف" و "العادات والتقاليد الموروثة" المرتبتين الثامنة والتاسعة من حيث الاعتماد عليهما واستخدامهما من قبل المبحوثين للتأثير في أفراد الأسرة بنسبة بلغت 62.9% . Mohammad, Islam.,(2019) rural dispute 3) resolution in Bangladesh: how do village courts safeguard justice?

إستهدفت الدراسة مشكلة حل النزاعات الريفية فى بنغلاديش: (كيف تحمى محاكم القرى العدالة؟)، وقد كشفت هذه الدراسة واقع فقراء الريف وغيرهم من المهمشين فى بنغلاديش، فهم فى مأزق ولا يستطيعون الحصول على العدالة لا من خلال المحاكم الرسمية؛ لأنهم لا يستطيع الوصول إليها؛ نظراً لكثرة القضايا المعلقة، ولا من خلال المحاكم غير الرسمية المعروفة بإسم "شاليش"، فهذا النظام معروف بقراراته غير العادلة المبنية على أعراف متخلفة وهياكل سلطة محلية، وكانت أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة إلقاء المزيد من الإهتمام والعناية بالفقراء وغيرهم من المهمشين حتى يتمكنوا من الوصول إلى العدالة التى تحميهم من هياكل السلطة المحلية.

4) Wawan Kokotiasa,(2023)"Pelembagaan Mediasi Desa dan Sinergi Membangun Sistem Peradila

تتلخص هذه الورقة البحثية فى أن إضفاء الطابع المؤسسي على الوساطة القروية وهى نظام العدالة غير الرسمية يعد جهدًا استراتيجيًا متكاملًا مع الجهود المبذولة لبناء نظام عدالة في إندونيسيا، لا سيما فيما يتعلق بتمكين سكان المناطق الريفية من الوصول إلى العدالة. واستنادًا إلى القانون رقم 6 لعام 2014 الاندونيسى، توجد لوائح تُتيح للقرى مساحةً للتأسيس لنظام الوساطة القروية كـ"عدالة غير رسمية" لحل النزاعات التي تنشأ في مجتمعاتها. كما تُتيح فرصًا قانونية لرؤساء القرى للقيام بدور استراتيجي في النزاعات التي تحدث فيها، مما يُتيح الوصول إلى العدالة بشكل أقرب وأسرع للقرويين. ويتكامل هذا الوضع بوضوح مع الجهود المبذولة لبناء نظام عدالة متاح لجميع فئات المجتمع، وفعال وقادر على تشجيع وإيجاد جو من الانسجام في المجتمع، فنظام الوساطة القروية الذى يعتبر حلا لخلافات سكان القريةوالتي يقوم بها رئيس القرية أكثر فعالية من اللجوء إلى المحكمة وهذا لأسباب مختلفة وضحتها الورقة البحثية فى أنها رخيصة وفعالة وقادرة على الحفاظ على العلاقات بصورة جيدة وبالإضافة إلى المحافظة

على الخصائص العائلية لمجتمع القرية فضلاً عن تقليل الكمية القضايا التي تدخل المحكمة بشكل كبير.

5) دراسة ابو زيد (2024) تحت عنوان " آليات فض المنازعات فى المجتمع الريفى :دراسة سوسيولوجية للعدالة غير الرسمية"

اهتم البحث بالكشف عن آليات فض المنازعات فى المجتمع الريفي و الكشف عن نوعية النزاعات التى يتم اللجوء فيها للعدالة غير الرسمية، وتحليل كيفية الوصول لتسوية النزاعات وتنفيذها. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى عن طريق دراسة الحالة لعينة من النشطاء والفاعلين فى حل النزاعات الريفية (المحكمين)،واعتمدت الدراسة فى تحليلها على الاسلوب الكيفى. وقد اعربت أغلب الحالات عن رضاهم بتدخل الوسطاء في تسوية المشاكل البسيطة، وتدارك المشكلة قبل تفاقمها والحفاظ على العلاقات الودية بين اطراف النزاع. كما أعرب الكثير منهم عن رضاهم بالأحكام الصادرة من المجالس العرفية.

6) دراسة حامد وآخرون (2024) تحت عنوان : دور الضبط الاجتماعى الغير الرسمى(القوانين العرفية والقضاء العرفى) لدى قبيلة الحميداب فى مصر والسودان

إستهدف البحث التعرف على دور القضاء العرفى والقوانين فى الحفاظ على تماسك قبيلة الحميداب واستمرار الحياة البيئية فى مصر والسودان، وكذلك التعرف على دور القوانين العرفية فى ضبط واستمرارية نظام الزواج لدى القبيلة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن قبيلة الحميداب في مِصر تعتمد اعتماداً كبيراً علي العُرف والعادات والتقاليد والجزاءات الإجتماعية ولا يدخل القانون الا في بعض النواحي العامه كالتعليم والصحه واثبات الزواج فقط اما في السودان فيكون القانون كل شيء بعد العُرف وحل المشكلات بشكل عرفي وقبل الوصول الي تدخل القانون الرسمي، فتدخل القانون الرسمي قد يعقد المشكلات اكثر من حلها بالعُرف والجلسات العُرفيه وان أهالي القبيلة يحترمون من يلتزم بعاداتهم وتقاليدهم ويحترم ما تعارفونه من جلسات الصلح بين المختصمين.

7) دراسة فياض (2024): تحت عنوان " دور المجالس العرفية فى تحقيق التربية الأمنية بالقرية المصرية:دراسة إثنوجرافية"

إستهدفت الدراسة التعرف على دور المجالس العرفية فى تحقيق التربية الأمنية، وكيفية أداء هذه المجالس لدورها والتعرف على آليات إنعقادها، وأهم المشاكل التى تواجهها، وتمثلت العينة فى المجالس العرفية بمحافظة الغربية. وإتضح أن المجالس العرفية تعمل على تحقيق الأمن والسلم الاجتماعى، وهو ما تسعى إليه التربية الأمنية، بالإضافة إلى أن المجالس العرفية تلعب دوراً حيوياً بفضل ما تتمتع به شرعية وسرعة نفاذ قرارتها فى سد فجوات فى عمل أجهزة الدولة الأمنية والقضائية.

الطريقه البحثية

يتضمن هذا الجزء الطريقة البحثية المتمثلة فى تحديد الشاملة، وأساليب جمع وتحليل البيانات.

1- مجتمع الدراسة: أجريت هذه الدراسة على مجالس القرى بمركز شبراخيت بمحافظة البحيرة. حيث يضم مركز شبراخيت خمس وحدات قروية رئيسية وهم:- وحدة الربدان المحلية وهى تضم قرى مثل (الربدان، شبراريس، محلة صا، أبتوك، كفر خضير، أبو منجوج، وجزيرة نكلا)، ووحدة أورين المحلية وتضم قرى مثل (أورين، أسمانية، كفر قشاش، وكنيسة أورين)، ووحدة محلة فرنوي المحلية وتضم قرى مثل (محلة فرنوي، منشأة زرافة، أمري، محلة قيس، وفرنوي)، ووحدة محلة بشر المحلية وتضم (قرى مثل محلة بشر، كفر عثمان، أم حكيم، الأصلاب، كفر الدفراوي، وكفر مستنان)، ووحدة لقانة المحلية وتضم قرى مثل (لقانة، المناشلة، زمزم، منشية حمادة، أبو درة، منشية أوقاف لقانة، أبو السحما، محلة نصر، أبو يحيى، وكفر السابي). ويبلغ عدد الوحدات القروية بمركز شبراخيت 46 قرية و125 عزبة، ويبلغ عدد سكان مركز شبراخيت 282,583 (مركز المعلومات بمحافظة البحيرة، 2018).

2- عينة الدراسة: بلغ حجم العينة 22 محكم عرفى (ويطلق عليه مراضى كمصطلح يستخدمه مجتمع البحث) و16 حالة لجأت لمسألة التحكيم العرفى، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (1)، وقد تم إختيار العينة بطريقة عمدية.

جدول 1. توزيع المحكمين عينة الدراسة على مجالس القرى

مجلس القريه	اعداد المحكمين	اعداد الحالات التى لجات للتحكيم العرفى
وحدة الربدان المحلية	5	3
وحدة أورين المحلية	4	3
وحدة محلة بشر المحلية	2	3
وحدة لقانة المحلية	5	3
وحدة محلة فرنوي المحلية	6	4
الإجمالى	22	16

المصدر:نتائج الدراسة الميدانية

3- منهج الدراسة: إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى والتحليلى عن طريق دراسة الحالة لعينة البحث، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة عن طريق الإستبيان والمقابلة الشخصية والملاحظة بالمشاركة، وذلك فى الفترة من 2023/7/10 إلى 2024/12/5.

4- أساليب التحليل الإحصائى: تم إستخدام عدة مقاييس وأساليب إحصائية فى تحليل البيانات من بينها النسب المئوية، والتكرارات فى صورة جداول تكرارية وبعض مقاييس النزعة المركزية والتشتت مثل المتوسط والمدى .

5- متغيرات الدراسة :-

1- العمر: وهو سن المبحوث وقت إجراء الإستبيان. وتم استفاءه من جدول بيانات المبحوث فى إستمارة الاستبيان، وقد إستخدم كرقم مطلق

2- الحالة الإجتماعية: من حيث كون المبحوث متزوج أم لا، وتم استفاءها من جدول بيانات المبحوث فى إستمارة الاستبيان بالنسبة للمحكمين وكذلك الحالات التى لجأت للتحكيم

3- الحالة التعليمية: وتم قياسه من خلال مقياس مكون من عدد من الاستجابات(أمى –يقرأويكتب- ابتدائى- اعدادى- متوسط- جامعى) وتم استفاءها من جدول بيانات المبحوث فى إستمارة الاستبيان

4- المهنة: وهى عمل المبحوث، وتم استفاءها من جدول بيانات المبحوث فى إستمارة الاستبيان

5- المستوى الإقتصادى: وهى قيمة ما يتحصل عليه المبحوث من مهنته أو ما يأتيه من أرباح نتيجة ما يمتلكه من أراضى وعقارات ومدخرات.

6- درجة القيادية (للمحكم العرفى): تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن العبارات التالية: (المنظمات اللى فى البلد عندك بتستدعيك لما يكون فيه أمر مهم خاص بالناس. الناس بتطلبك لحل أي مشكلة أو نزاع بين أسرتين. الناس بتيجى تستشيرك في نوعية المحاصيل اللي حتزرعها. الناس بتاخد برأيك فى أمورهم الشخصية وشئون حياتهم. أنت شايف إن عندك القدرة على التأثير فى الناس والتغيير من بعض سلوكياتهم الغلط. انت عندك وقت ودائم المبادرة لحل مشكلات قريتك. أنت شايف أن كلمتك مسموعة عند الناس)، وقد تم ترميز الإستجابات كالآتى: دائماً تأخذ (3)، أحياناً تأخذ (2)، نادراً تأخذ (1) أما البنود التالية: (وأنت ماشى في القرية وشفت أوضاع غلط بتريح نفسك وتسكت. شايف أن الشباب الصغير صعب إنك تأثر فيه ومنتش فاهم طريقة تفكيره. بتحس إنك بضيع وقتك فى التصدى لمشاكل الناس. لما تحصل مشكلة فى القرية عندك ما بتحبش تتدخل إلا لما هم يطلبوك). فقد كان الترميز كالتالى: دائماً تأخذ (1)، أحياناً تأخذ (2)، نادراً تأخذ (3). وتم قياس ثبات هذا المتغير باستخدام معامل الفاكرونباخ حيث بلغت قيمته 0.675 كما تم قياسه باستخدام معامل جاتمان للتجزئة النصفية حيث بلغت قيمته 0.712 وهى قيمة مرتفعة وتعكس ثبات هذا المتغير. ويتراوح المدي النظري لهذا المتغير ما بين11 درجة للمستوي الأدني، 33 درجة للمستوي الأعلي، وبناءاً عليه تم تقسيم هذا المتغير إلى ثلاث فئات هم: منخفضة تتراوح من(11: 18) درجة، ومتوسطة تتراوح من (19: 26) درجة، ومرتفعة تتراوح من (27: 33).

7- مستوى المشاركة التطوعية فى المجتمع المحلى: تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث هل شاركت أو تشارك في الأعمال الآتية؟ 1-بناء مسجد. 2-رصف طريق. 3-ردم برك أو مستنقعات. 4-المساهمة فى إنارة طريق. 5-إغاثة الملهوف. 6-مساعدة المحتاجين او المساكين. 7-كفالة اليتيم. 8-مشروع الصرف الصحى بالقرية. 9-السداد عن الغارمين والغارمات. 10-المساهمة فى تزويج فتيات غير قادرات. 11-المساهمة فى حل الخلافات التى تنشأ فى القرية. 12-المساهمة في جمعية تنمية المجتمع المحلى. 13-المساهمة في علاج المرضي غير القادرين. وتم ترميز الاستجابات كالتالى: دائماً تأخذ (3)، أحياناً تأخذ (2)، نادراً يتم تأخذ (1). وتم قياس ثبات هذا المتغير باستخدام معامل الفاكرونباخ حيث بلغت قيمته 0.798 كما تم قياسه باستخدام معامل جاتمان للتجزئة النصفية حيث بلغت قيمته 0.695 وهى قيمة مرتفعة وتعكس ثبات هذا المتغير. ويتراوح المدي النظري لهذا المتغير ما بين ما بين13 درجة للمستوي الأدني، 39 درجة للمستوي الأعلي، وبناءاً عليه تم تقسيم هذا المتغير إلى ثلاث فئات هم : منخفضة تتراوح من(13: 21) درجة، ومتوسطة تتراوح من (22: 30) درجة، ومرتفعة تتراوح من (31: 39).

8- درجة المشاركة السياسية: تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن العبارات التالية: (هل تتابع وتشارك فى وضع الخطط السياسية وإتخاذ القرارات الخاصة بمجتمعك المحلى. هل تسعى للتعرف على أهداف الأحزاب السياسية وتحاول أن تنضم للحزب الذى يوافق أهدافك السياسية. هل تصوت فى انتخابات مجلس الشعب أو الشورى. هل سبق وأن رشحت نفسك لعضوية مجلس الشعب أو الشورى. هل تشارك بالحضور أو بتنظيم المؤتمرات الإنتخابية). وقد تم ترميز الاستجابات كالتالى: (نعم تأخذ(3)- إلى حد ما تأخذ(2)- لا تأخذ(1)). أما البندين (بتفضل عدم التدخل فى الشأن السياسى. هل تعتقد أن الإهتمام بالسياسة مضيعة للوقت) وقد تم ترميز الاستجابات كالتالى: نعم تأخذ (1)، إلى حد ما تأخذ (2)، لا تأخذ (3). وقد تم تقسيم هذا المتغير إلى ثلاث فئات هم: مرتفعة تتراوح

من(17: 21) درجة، ومتوسطة تتراوح من (12: 16) درجة، ومنخفضة تتراوح من (7: 11).

9- درجة الإنفتاح الثقافى والجغرافى: تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن العبارات التالية: (هل انت دائم التردد على مدن أوقرى خارج نطاق منطقتك. هل سبق وأن سافرت خارج مصر. هل سبق وأن تم الاستعانة بك للتحكيم خارج منطقتك. هل سبق وأن تم الإستعانة بك للتحكيم خارج محافظتك. هل سبق وأن تم الإستعانة بك للتحكيم خارج مصر. هل تجيد لغة أخرى غير العربية. هل أنت متابع للبرامج الإجتماعية والثقافية. هل أنت مهتم ومتابع لما يجرى على الساحة العربية والعالمية. هل أنت ملم بالسلوكيات والقيم الثقافية لبعض البلدان العربية. هل تعتقد أن ثقافة الناس وسلوكها بيختلف من بلد لأخرى أو من محافظة لأخرى). وقد تم ترميز الاستجابات كالتالى(نعم تأخذ(3)- إلى حد ما تأخذ(2)- لا تأخذ(1)). وكان المدى النظرى لهذا المتغير 10 درجة للمستوي الأدني، و 30 درجة للمستوي الأعلي، وبناءً عليه تم تقسيم هذا المتغير إلى ثلاث فئات هم: منخفضة تتراوح من(10: 16) درجة، ومتوسطة تتراوح من (17: 23) درجة، ومرتفعة تتراوح من (24: 30).

10- الخبرة القضائية: وقد تم قياس هذا المتغير المركب من خلال بندين وهما:-

أ- عدد القضايا أو المشكلات التى أنتدب للفصل فيها.

ب- عدد سنوات التحكيم: وقد تم قياسها من خلال معرفة الفترة الزمنية من بداية عمله كمحكم عرفى حتى وقت المقابلة.

وتتكون الدرجة الكلية لهذا المتغير من متوسط مجموع درجات البندين السابقين، وذلك بعد معايرتهما وتحويلهما للدرجة التائية(T- score) رقم معيارى بمتوسط 50 وإنحراف معيارى 10.

وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف (3 و4 و5) من أهداف البحث فقد تم الوصول إليها من خلال الأسئلة المفتوحة؛ وذلك نظراً لطبيعة الظاهرة المدروسة، والتى كان هدفها التعرف على نوعية القضايا التى تنظر أمام القضاء العرفى، وآلية إنعقاد المجالس العرفية، ونوعية الأحكام التى يصدرها المجلس العرفى.

أما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف (2 و6و7) من أهداف البحث، فقد تم التعرف عليها من خلال مجموعة من البنود بإستمارة الاستبيان، وسيتم توضيحها فيما يلى.

النتائج والمناقشات

فى هذا الجزء سوف يتم إستعراض أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة، وكذلك مناقشتها.

أولاً: خصائص مجتمع الدراسة:

1- توزيع المبحوثين من المحكمين العرفيين (المراضى) وفقاً للخصائصهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية

بينت النتائج الواردة بالجدول رقم (2) أن 36.4% من المبحوثين أعمارهم تتراوح ما بين (58:48) و36.4% من المبحوثين أعمارهم (69:59) و27.3% من المبحوثين أعمارهم تتراوح ما بين (80:70). كما أظهرت النتائج أن 13.6% من المبحوثين ينتمون إلى الفئة التعليمية (أمى) و 27.3% من المبحوثين ينتمون إلى الفئة التعليمية (يقرأ ويكتب)، و22.7% من المبحوثين ينتمون إلى الفئة التعليمية (متوسط)، و36.4% من المبحوثين ينتمون إلى الفئة التعليمية (جامعى). كذلك أوضحت البيانات أن 59.1% من المبحوثين يعملون فى وظائف قيادية (مدير مدرسة – عمدة - ضابط - محامى- شيخ بلد). وفيما يتعلق بإجمالى الدخل الشهرى للمبحوث (سواء أكان مرتب أو معاش أو أرباح نتيجة ما يمتلكه من أراضى وعقارات ومدخرات)، فقد بينت النتائج أن 50% من المبحوثين يتراوح دخلهم من (10.000: 30.000)جنيهاً مصرياً، و 31.8% من المبحوثين يتراوح دخلهم من (30.500: 60.500) جنيهاً مصرياً، و18.2% من المبحوثين يتراوح دخلهم من (70.000: 100.000) جنيهاً مصرياً. وفيما يتعلق بمستوى الإنفتاح الثقافى والجغرافى، فقد أظهرت النتائج أن 31.8% من المبحوثين مستواهم منخفض، و22.7% من المبحوثين مستواهم متوسط، و45.5% من المبحوثين مستواهم مرتفع.

جدول 2. توزيع المبحوثين من المحكمين وفقاً لخصائصهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية

الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة من المحكمين (المراضى)								
م	العمر	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	قيمة الدخل الشهرى(ج.م)	درجة الإنفتاح الثقافى والجغرافى	عدد القضايا التى أنتدب للفصل فيها	السنوات التى قضاها كمحكم عرفى
1	54	يقرأ ويكتب	متزوج	مزارع (فلاح)	10.000	منخفض	500	10
2	65	جامعى	متزوج	مدير مدرسة على المعاش وصاحب أطيان	20.000	مرتفع	2000	15
3	67	جامعى	متزوج	إمام وخطيب	10.000	مرتفع	2500	27
4	50	متوسط	متزوج	يمتهن التحكيم	20.000	متوسط	2500	15
5	80	أمى	متزوج	مزارع(فلاح)	30.000	منخفض	3000	40
6	65	يقرأ ويكتب	متزوج	تاجر	40.000	مرتفع	2500	17
7	57	جامعى	متزوج	صاحب شركة سياحة	50.000	مرتفع	2700	20
8	50	متوسط	متزوج	مقاول	100.000	متوسط	1000	15
9	70	أمى	متزوج	تاجر	20.000	متوسط	2000	20
10	63	متوسط	متزوج	مدير عام على المعاش وصاحب أطيان	50.000	مرتفع	500	10
11	75	يقرأ ويكتب	متزوج	عضو مجلس شعب سابق	50.000	مرتفع	3500	35
12	70	جامعى	متزوج	عمدة وصاحب اطيان	100.000	مرتفع	4000	35
13	73	جامعى	متزوج	صاحب محطة وقود (بنزينة)	60.000	متوسط	1000	18
14	69	يقرأ ويكتب	متزوج	يمتهن التحكيم وصاحب أطيان	40.000	منخفض	1500	25
15	64	متوسط	متزوج	سمسار	70.000	منخفض	1000	10
16	71	يقرأ ويكتب	متزوج	قوات مسلحة بالمعاش	30.000	منخفض	2000	15
17	52	متوسط	متزوج	عمدة	80.000	متوسط	2500	20
18	67	جامعى	متزوج	عميد سابق بالقوات المسلحة	60.000	مرتفع	1200	10
19	48	جامعى	متزوج	طبيب بطرى	15.000	مرتفع	1000	15
20	68	أمى	متزوج	سواق	10.000	منخفض	2500	20
21	58	جامعى	متزوج	محامى	20.000	مرتفع	2000	30
22	56	يقرأ ويكتب	متزوج	شيخ بلد	10.000	منخفض	2000	40

المصدر:نتائج الدراسة الميدانية

2- توزيع المبحوثين من المحكمين العرفيين وفقاً لأدوارهم المجتمعية

بينت النتائج الموضحة بالجدول رقم (3) أن 77.3% من المحكمين(عينة الدراسة) يتمتعون بمستوى قيادية مرتفع، و100% منهم لديه مستوى مشاركة تطوعية مرتفع، و81.8% من المبحوثين لديهم مستوى مشاركة سياسية مرتفع. وفيما يتعلق بمستوى خبرة المبحوثين كمحكمين عرفيين، فقد بينت النتائج أن 59.1% منهم ذوى خبرة متوسطة، وأن 27.3% منهم ذوى خبرة منخفضة، و13.6% منهم ذوى خبرة عالية كمحكم عرفى.

ومن النتائج السابقة والواردة بالجدولين (2) و(3) يتضح أن أعمار المحكمين عينة الدراسة فوق الأربعين عاماً وأن المستوى التعليمى للغالبية العظمى منهم ما بين (متوسط وجامعى)، بالإضافة إلى إرتفاع مستواهم المهنى والإقتصادى، وكذلك مستوى القيادية والمشاركة التطوعية والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن مستوى الإنفتاح الثقافى والجغرافى لـ 45.5% من المحكمين مرتفع نسبياً.وفيما يتعلق بمستوى الخبرة كمحكم عرفى، فقد بينت النتائج أن أكثر من نصف المحكمين العرفيين خبرتهم القضائية فى مجال القضاء العرفى متوسطة.

3- توزيع المبحوثين من الحالات التى لجأت للتحكيم وفقاً للخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية

بينت نتائج جدول رقم (4) أن 50% من (الحالات التى لجأت للتحكيم) تتراوح أعمارهم من (47:35)، وأن 31.25% من (الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى) تتراوح أعمارهم من (48 :59) وأن 18.75% من (الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى) تتراوح أعمارهم من (60: 72). وهذا يعد مؤشر على أن المشكلات والنزاعات فى المجتمع محل الدراسة تنتشر أكثر بين الفئات متوسطة العمر من (35: 47) و(48: 59).

جدول 3. التوزيع العددى والنسبى للمبحوثين من المحكمين العرفيين وفقاً لأدوارهم المجتمعية

م	الأدوار المجتمعية للمبحوثين من المحكمين	عالى		متوسط		منخفض		الإجمالى
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
1	درجة القيادية	17	%77.3	5	%22.7	لايوجد	لايوجد	22
2	درجة المشاركة التطوعية	22	%100	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	22
3	درجة المشاركة السياسية	18	%81.8	4	%18.2	لايوجد	لايوجد	22
4	مستوى الخبرة كمحكم عرفى	3	%13.6	13	%59.1	6	%27.3	22

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

كذلك بينت النتائج أن 56.25% من(الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى) جامعيون، وأن 1.25% من (الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى) أميون، وأن 1.25% من (الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى) معهم إعدادية، وأن 18.75% من (الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى) متوسطى التعليم، وهذا يدل على أن الأفراد ذوى التعليم المرتفع يرغبون فى حل نزاعتهم بطريقة سريعة وسلمية، مع الحفاظ على الروابط الإجتماعية بينهم، لذلك يلجؤون للقضاء العرفى أو قد يرجع ذلك إلى أنهم ليس عندهم من الصبر ومن المقدرة المالية ما يتحملون به سنوات أمام القضاء العادى.، وهذا ما أكدته النتيجة التالية حيث أظهرت النتائج أن 56.25% من (الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى) دخلهم منخفض نسبياً حيث يتراوح دخلهم الشهرى من(18.000:3.000) جنيهاً مصرياً، وأن 31.25% (الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى) دخلهم متوسط نسبياً حيث يتراوح دخلهم الشهرى من (34.000: 19.000) جنيهاً مصرياً، وأن 1.25% (الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى) دخلهم مرتفع نسبياً حيث يتراوح دخلهم الشهرى من (50.000 :35.000) جنيهاً مصرياً.

وهذا قد يرجع إلى أن المحاكم الرسمية فى الدولة تتطلب تكاليف ورسوم باهظة وإجراءات معقدة، مما أدى إلى اللجوء للقضاء العرفى كبديل أسرع وأرخص وأيسر على من هم لا يقدرون على تكبد نفقات المحاكم (العادى) الرسمية.

جدول 4. توزيع المبحوثين من الحالات التى لجأت للتحكيم وفقاً لخصائصهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية

م	الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة من الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى				
	العمر	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	قيمة الدخل الشهرى(ج.م)	نوع المشكلة القضائية
1	55	إعدادية	متزوج	قوات مسلحة على المعاش	10.000	ضرب أفضى إلى عاهه مستديمة
2	72	أمى	متزوج	فلاح	6.000	توزيع تركه(ميراث)
3	40	إعدادية	متزوج	خفير نظامى	5.000	طعن بسلاح أبيض
4	37	جامعى	متزوج	طبيب بشرى	30.000	طلاق
5	55	جامعى	متزوج	محامى	20.000	تطليق للضرر
6	47	جامعى	متزوج	مدرس	15.000	قضية شرف(عرض)
7	53	جامعى	متزوج	ضابط قوات مسلحة	20.000	قتل خطأ
8	47	جامعى	متزوج	موظف بالصحة	10.000	ميراث
9	35	جامعى	متزوج	طبيب بشرى	15.000	طلاق
10	40	جامعى	متزوج	مهندس مدنى	20.000	طلاق
11	63	جامعى	متزوج	صاحب معرض موبليا	40.000	مديونية
12	59	متوسط	متزوج	صاحب معرض سيارات	50.000	نصب
13	49	متوسط	متزوج	ربة منزل	ـــــ	ميراث
14	35	متوسط	متزوج	سائق توكتوك	3.000	سرقة
15	44	جامعى	متزوج	أعمال حرة	25.000	نزاع على منزل تم بيعه
16	65	أمى	متزوج	فلاح	3.000	خلاف على حدود أرض زراعية

المصدر:نتائج الدراسة الميدانية

ثانياً: معايير اختيار المحكمين العرفيين من وجهة نظر المحكمين العرفيين والحالات التى لجأت للتحكيم العرفى

أظهرت النتائج البحثية والموضحة بالجدول رقم (5) أن هناك إجماع بين المحكمين العرفيين والحالات التى لجأت للتحكيم العرفى على وجود مجموعة من المعايير التى على أساسها يتم إختيار القاضى العرفى وهى كالأتى:-

1- الخبرة الواسعة، والإلمام التام بأصول القضاء العرفى: بحيث يكون لديه سوابق قضائية، وأن يكون لديه مرجعية وجذور فى التحكيم العرفى.
2- مشهود له بالإصلاح ما بين الناس، الأمر الذى يمكنه من المبادرة بفض النزاع قبل أن يحتدم.
3- سعة الصدر، وحسن الاستماع، وقوة الذاكرة: ليتمكن من التحليل الصحيح لحجج المتنازعيين.
4- أن يكون لديه سمعة طيبة ومن عائلة طيبة السمعة.
5- أكثرهم لباقة ورجاحة عقل
6- الهيبة والوقار والورع، وألا يخشى فى قول الحق لومة لائم وان يكون حافظاً لكتاب الله.
7- الذكاء، وسرعة البديهة
8- إنصاف المظلوم، من خلال قدرته على إظهار الحق على الباطل.
9- ذو مكانة علمية وإجتماعية مرموقة: كأن يكون (عمدة-ازهرى-طبيب-برلمانى).
10- الحيادية والنزاهة، حيث تصدر عنه قرارات عادلة وأحكاماً لا خلاف عليها ، ومن ثم يكون محل ثقة المتخاصمين.
11- أكثرهم زعامة وقوة وسطوة، وأكثرهم قدرة على اقناع الأخرين بعدالة قضيتى، بشرط ان يكون مائلا للإصلاح، وأن يحرص على خروج المتقاضيين من عنده راضيين.
12- على معرفة تامة بطرفى النزاع، وهذا المعيار ليس شرطاً أساسياً، فربما يكون المحكم من خارج المجتمع المحلى أو من خارج المحافظة.

جدول 5. التوزيع العددى والنسبى لإستجابات المبحوثين من المحكمين العرفيين والحالات الى لجأت للتحكيم العرفى فيما يتعلق بمعايير إختيار القاضى العرفى

م	معايير إختيار المحكم من وجهة نظر الحالات التى لجات للتحكيم		
	المعيار	التكرار	النسبة المئوية التكرارية	الإجمالى
1	الخبرة الواسعة، والإلمام التام بأصول القضاء العرفى	38	%100	38
2	السمعة الطيبة	38	% 100	38
3	الحيادية والنزاهة	36	%94.74	38
4	الهيبة والوقار والورع وأن يكون حافظ لكتاب الله	38	%100	38
5	مشهود له بالإصلاح ما بين الناس	38	%100	38
6	انصاف المظلوم	38	%100	38
7	من عائلة طيبة السمعة	38	%100	38
8	ذو مكانة علمية وإجتماعية مرموقة	36	%94.74	38
9	سعة الصدر، وحسن الاستماع، وقوة الذاكرة	38	%100	38
10	الذكاء، وسرعة البديهة	38	%100	38
11	أكثرهم زعامة وقوة وسطوة	30	%78.9	38
12	أكثرهم لباقة ورجاحة عقل	38	%100	38
13	أكثرهم قدرة على اقناع الأخرين بعدالة قضيتى	30	%78.9	38
14	على معرفة تامة بأطراف النزاع	14	%36.8	38

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

ثالثاً: تصنيف القضايا والمشكلات التى تعرض على المجالس العرفية وفقاً لأراء المحكمين، وبعض الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى

على الرغم من عدم استناد القضاء العرفى إلى قوانين مكتوبة بالمعنى الحديث، إلا أنه يتمتع بسلطة أدبية ومعنوية كبيرة تجعل أحكامه غالبًا ما تكون ملزمة للطرفين، بل ويفضلها الكثيرون عن اللجوء إلى المحاكم الرسمية لما يتميز به من سرعة وفعالية، وقدرة على الحفاظ على الروابط الاجتماعية والاحتواء المبكر للنزاعات ومنع تفاقم الأزمات؛ وذلك لما يتميز به القضاء العرفى عن القضاء الرسمى وهو المعايشة اليومية لبيئة الصراع. ويبين جدول (6) أهم القضايا

التى تصدى لها المحكمين العرفيين وكذلك التى تعانى منها الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى .

وتصنف النزاعات الريفية التى يتم فيها اللجوء إلى القضاء العرفى بشكل عام إلى نوعين من النزاعات وفقاً لما رواه المحكمين العرفيين (بحكم خبرتهم مع أفراد مجتمعهم المحلى) أو ما حدث بالفعل مع الحالات التى لجأت لمسألة التحكيم العرفى:-

1- **النزاعات البسيطة:** وهي فى الغالب النزاعات التى تحدث بين الأهل أو الجيران:- وهى كالآتى وفقاً لتوصيف بعض الحالات و المحكمين العرفيين.

1-مشاكل الجيران فى الأرض (الجار سايب البهايم بتعته مطلوقة فكلت زراعة الذرة كلها، ومرة قبل كده أكلت القطن) - (الجار نشع أرض الجار، وهو بيسقى أرضه) مشكلة الفرق على الحدود بين الجيران (الجار واكل الحد) - مشكلة التبن أثناء الدراس (التبن طار على زراعة الجار أو عفر الدار) – مشكلة السرقة (سرقة محصول الجار) – (زراعة شجر على راس الأرض، فظل الشجر بتلف زراعة الجار)- (بيع الأرض بدون علم الجار).

2-مشاكل جيران الدار(المنزل) مثل (الجيران دايما يرشو مايه قدام دار جاره) – (الجار عامل كوم سباخ قدام بيت جاره) – (طفح المجارى)- (قطع الطريق على الجار) – (سرقة أحد الأغراض من المنزل أو من خارجه)- (مشاكل أثناء البناء بين الجيران).

النزاعات التى تحدث بين الأهل وخاصة الذين يعيشون بنظام الأسر الممتدة:- مثل (رغبة زوجة أحد الأخوة فى العيش بطريقة مستقل (العُزلانية)- (غضب الزوجة : بمعنى ترك المرأة لبيت الزوجية لعدة أيام أو شهور).

وهذه الأنواع من المشكلات أو النزاعات لا تتطلب اللجوء إلى المجالس العرفية، حيث غالباً ما يتدخل فى حلها الأقارب أو بعض الجيران أو من يعرف عنهم بالصلاح من داخل نفس المجتمع المحلى، وذلك لسرعة إحتوائها والتوصل فيها لحل وذلك على نطاق داخلى، وإلا سوف تتطور هذه المشكلات إلى نزاعات معتقدة إما أن تصل لمسألة المجالس العرفية أو القضاء الرسمى. ويغلب على الحلول المقدمة لهذا النوع من النزاعات النصح والإرشاد وتقريب وجهات النظر بين طرفى النزاع، حيث تستخدم مجموعة عبارات أو آيات قرآنية يغلب عليها فكرة التسامح والعفو والصفح والسلام الإجتماعى

وللأسف الشديد بات الريفى المصرى يتصف بكثرة مشكلاته ونزاعاته، والتى تبدأ بخلافات بسيطة تكاد تصل إلى حد التفاهه، وتنتهى بجريمة تصل إلى القتل أو السجن، كرواية أحد المحكمين العرفيين عن إحدى القضايا التى تصدى لها أنها بدأت كالآتى: (أثناء مرور جرار صباحاً فى إحدى القرى دهس (دكر بط) فحدثت مشاجرة كلامية بين سائق الجرار وصاحبة (دكر البط) وفى المساء تطور الأمر لمشاجرة بالأيدى والأسلحة البيضاء والأعيرة النارية بين أهل الطرفين، مما أسفر عن وقوع قتيل وحكم بالسجن المشدد على ثلاثة).

جدول 6. تصنيف القضايا التى تم اللجوء فيها للمجالس العرفية وفقاً لأراء المحكمين العرفيين والحالات التى لجأت للتحكيم العرفى (عينة الدراسة)

أنواع القضايا التى تصرى لها المحكمين العرفيين																				
الخلافات الزوجية			العرض أو الشرف			الضرب			القتل		البيع والشراء			خلافات أخرى					
نفقة	مسكن مستقل	طلاق	منقولات زوجية	الزنا	التحرش	هتك العرض	التوقف	ضرب بسيط(جروح)	ضرب أفضى لعاهة مستديمة	ضرب أفضى لموت	قتل خطأ	قتل عمد	فى الأراضى	فى المواشى	فى البيوت	فى المحاصيل	على الأرض بإيجار	على المشاركة	على الحدود	فسخ خطبة أو فسخ عقد قران

المصدر:نتائج الدراسة الميدانية

2- **النزاعات المعقدة**: وهى تلك الأنواع من النزاعات التى يتم اللجوء فيها إلى المجالس العرفية بشكل واضح وهى تصنف إلى:-

نزاعات تم اللجوء فيها بشكل مباشر إلى المجالس العرفية:- فى هذه الحالة يتدخل أحد الوسطاء بشكل مباشر وسريع ويعرض على طرفى النزاع اللجوء إلى المجلس العرفى، ويبدأ فى أخذ ضمانات منهم حتى لا لجأ أحد منهم أو كلاهما إلى أقسام الشرطة أو المستشفى لعمل تقارير طبية (فى حالة الضرب)، وذلك عن طريق أخذ إيصالات أمانه من طرفى النزاع (على بياض)، ومن ثم يجبر الوسيط الطرفين للخضوع للمجلس العرفى، وغالباً ما يكون هذا الوسيط قريب لمكان الحدث وأهل الثقة).

ويروى أحد المحكمين عن إحدى القضايا التى تصدى لها وهى: (أن قام أحد الجيران بزراعة عدد من الأشجار على الحد الفاصل بين أرضه وأرض جاره (وهذا نوع من القضايا يسمى التعدى على حرمة الجار) على أمل أن تكبر هذه الأشجار وتمثل شكل جمالى وظل للبيت، وبمجرد معرفة ورؤية الجار الأخر لهذه الاشجار قام بمحاولة إزالتها بحجة أنها سوف تطلل على الزراعة وبالتالى تتلف المحصول، ومن ثم قامت مشاجرة عنيفة بين الطرفين أدت إلى أن الجار الاخر ضرب صاحب الأشجار بالسلاح الأبيض (مطوة) على رأسه، مما أسفرعن إصابته بجرح عميق بالرأس وفقدانه للوعي....وعندما أفاق أصر على الذهاب إلى مركز الشرطة لعمل محضر وإلى المستشفى لعمل تقرير، إلا أن احد النشطاء الفاعلين والمعروف عنهم بالصلاح (الوسيط) تدخل على الفور وحاول منعه وأقنعه باللجوء إلى مجلس عرفى وكذلك الطرف الأخر للنزاع، وقد أبدى الطرفين موافقتهما على الجلسة العرفية، وأخذ الوسيط من الإثنين (إيصالات إمانة على بياض)، وعلى الفور تم عقد الجلسة العرفية، وقد حكم على الجار (الضارب) بتحمل كافة مصاريف العلاج وغرامة 10.000 جنيها مصرياً أما صاحب الاشجار (المضروب) فقد حكم عليه بإزالة التعدى نهائياً وعدم الشروع في ذلك مرة أخرى.

نزاعات تم اللجوء فيها إلى المجالس العرفية بعد أخذ بعضاً من الاجراءات الرسمية:- هذه الأنواع من النزاعات بدأت باللجوء إلى الأساليب الرسمية للتقاضى، وأخذت بعض الخطوات كتحرير محاضر فى الشرطة أوعمل تقارير طبية أو إقامة دعاوى فى المحكمة، لكن إما أنها لم تكتمل، أو إكتملت بالفعل كقضايا الأسرة والأحوال الشخصية وغيرها من القضايا، ثم تدخل الوسطاء لكى يتم إلى الجوء للتحكيم العرفى، فيتم توقف الاجراءات الرسمية دون التنازع عنها بشكل نهائى، لحين فصل المجالس العرفية فى هذه القضايا ويكون أحد أحكام المجلس العرفى بعد رضاء الطرفين بالحكم العرفى هو التنازع عن كافة الاجراءات الرسمية التى سبق الشروع فيها، وفى أحيان كثير خاصة فيما يتعلق بقضايا الأسرة والأحوال الشخصية يطلب القضاء الرسمى تقرير من محكمين عرفيين تطبيقاً للأية الكريمة "وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيداَ إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً" (النساء:35). وفى حالة عدم وجود محكمين من أقارب طرفى النزاع، يندب القاضى الرسمى محكمين من وزارة التضامن الإجتماعى وتستعين الأخيرة بهم من وزارة الأوقاف.

رابعاً: آليات عمل المجالس العرفية فى المجتمع الريفى من وجهة نظر المحكمين والحالات التى تعرضت للقضاء العرفى: بمجرد توافر الركن المادى وهو القضية أو المشكلة موضوع النزاع، هنا يأتى دور الوسيط وهو (شخص أو(عدد من الأشخاص) ممن يرغبون فى الصلح بين طرفى النزاع، ويكونوا على معرفة تامية بطرفى النزاع)، يقوم الوسيط بالذهاب إلى أطراف النزاع لإقناعهم بتسوية الخلاف عن طريق عقد مجلس عرفى، وبمجرد موافقة الطرفين تؤخذ الضمانات الكافية عليهم لمنع تصعيد النزاع بينهما وهى عبارة عن إيصالات أمانة على بياض (كما سبق توضيحه)، تودع مع الوسيط بصفة أمانة لتكون وسيلة لإلزام الطرفين على قبول التحكيم العرفى وقراراته وتنفيذها جبراً عنهم. بعد ذلك يكون على كل طرف جلب عدد من المحكمين بالإتفاق مع الطرف الأخر على العدد فقط، ويكون الوسيط هو الطرف المحايد فى الجلسة العرفية، بحيث يكون العدد وتر (فردى) للترجيح بين طرفى التحكيم إذا تساوى فى الرأى.

- ويكون المكان الذى تُعقد فيه الجلسة العرفية بالإتفاق بين طرفى النزاع بحيث يكون فى مكان مغاير لمنازلهم سواء كان فى منزل أحد الأعيان بالقرية أو منزل عمدة القرية، وبالأخير قد يكون بديوان مركز الشرطة ويكون ذلك فى حالات النزاع الخطيرة، حيث قد ينشب أثناء عملية التحكيم مناوشات وتعدى من الأطراف بعضهم على بعض أثناء التحكيم فتكون تحت رعاية الشرطة بديوان المركز حتى يؤدى التحكيم العرفى الهدف المنشود منه تحت مظلة رجال الأمن بالداخلية، وهذا لا يكون إلا فى جرائم مثل القتل أو الاغتصاب وهتك العرض والسطو والسرقة(الجرائم الخطيرة)، وأيضاً فى هذه الأنواع من الجرائم يتم الإلتزام بتحديد عدد قليل من الحاضرين لأطراف النزاع.
- وعلى كل طرف من أطراف النزاع تحمل مصاريف إنتقال وضيافة محكميه.
- وبمجرد بدأ الجلسة العرفية يختار المحكمين من بينهم رئيساً للجلسة، وغالباً ما يكون رئيس الجلسة أكبر المحكمين سناً أو أكثرهم خبرة، أو ذو المكانة والمنزلة الإجتماعية أو العلمية الأعلى.
- تبدأ الجلسة بقراءة سورة الفاتحة وبكلمة قصيرة لرئيس الجلسة يتخللها آيات قرآنية وأحاديث نبوية وعبارت تسامح وعفوا ونصح وارشاد، وأن الهدف من هذه الجلسة: هو إعطاء كل ذى حق حقه بما يوافق شرع الله.
- ويعرض المحكمين على الطرفين أولاً ما يسمى (بالصلح الأبيض) وهو إمكانية التصالح بدون الدخول فى تفاصيل وهذا حدث بالفعل كما يقول أحد المحكمين

أنه فى إحدى الجلسات العرفية وكانت قضية ضرب بين أولاد عم فى بيت واحد أنه بدأ كلامه بعبارات كهذه :- انتم إخوات وأهل وبينتقل عليكم باب واحد، وكانت ساعة شيطان وعدت، وما تنسوا قول الله تعالى "فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ" ، وفى أية أخرى "وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ" وعفا الله عما سلف وهكذا، وإنتهت الجلسة بدون الدخول فى تفاصيل، وقام كل طرق بتقبيل رأس الطرف الأخر.

- أما فى حالة رفض (الصلح الأبيض) يتم بدأ الدخول فى إجراءات الجلسة العرفية ويحرر محضر لهذه الجلسة.
- يبدأ أحد أطراف النزاع بالتحدث وسرد تفاصيل النزاع القديمة والحديثة ويسمى هذا بـ(العد). والطرف الذى يبدأ أولاً يحق له التعقيب على كلام الطرف الثانى، فى حين لا يحق للطرف الثانى سواء هو أو أحد أقاربه التعقيب أو مقاطعة الطرف الذى يبدأ أولاً بالعد، وإذا حدث وأن قاطع أو عقب الثانى على حديث الطرف المتحدث أولاً ، وقعت على الثانى غرامة مالية.
- وبعد سماع أقوال الطرفين، يتم سماع أقوال الشهود إن كان الأمر يستدعى ذلك.
- ثم تبدأ أعمال المداولة والتقييم لإصدار الحكم.
- وفى حالة موافقة طرفى النزاع على الحكم، يتم تنفيذ الحكم ودياً فيما بين الأطراف.
- أما فى حالة عدم قبول أحد طرفى النزاع بالحكم الصادر، وكانت جميع إجراءات وشروط التحكيم صحيحة، يتم رفع الحكم العرفى إلى المحكمة الرسمية لأخذ صيغة تنفيذية.

خامساً: الأحكام التى يفرضها القضاء العرفى من وجهة نظر المبحوثين من المحكمين:

تقتصر الأحكام الصادرة عن القضاء العرفى بمجتمع الدراسة وكما هى موضحة بالجدول رقم (7) على الأتى:

جدول 7. الأحكام التى يصدرها القضاء العرفى بمجتمع الدراسة من وجهة نظر المحكمين العرفيين

أشهر الأحكام التى يفرضها القضاء العرفى					
تغريم (العقوبات المالية)	التعويض	التنبيض أو الإعتذار	حلف اليمين	الدية	التغريب (التهجير)

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

العقوبات المالية والتعويضات، أو حلف اليمين ليكون دليل براءة أو إدانة فى حالة رفض الحلف، أو الإجراءات المعنوية كالتبييض (الإعتذار) وذلك وفقاً لنوع المشكلة محل النزاع، وكذلك القاضى العرفى نفسه، ومن ثم فليس هناك فى القضاء العرفى أحكام بالسجن أو الإعدام كما هو الحال فى القضاء الرسمى، أو الإزاء البدنى أو إنتهاك الكرامة والإزلال كما هو الحال فى أحكام القضاء العرفى بالمجتمعات البدوية. أما فى حالات القتل فالعقوبة تكون الدية، والدية منصوص عليها فى القرآن الكريم، وهى تُعادل حالياً حوالى ٤.٢٥ كيلو ذهب عيار ٢١ وفقاً لفتوى الأزهر الشريف (رقم الفتوى "4776" / تاريخ الفتوى 10مارس 2010)، وفى حالة عدم مقدرة الجانى على دفع الدية يكون التغريب هو العقوبة، والتغريب أيضاً يكون عقوبة فى قضايا الزنا والأعراض.

سادساً: أسباب اللجوء إلى القضاء العرفى من وجهة نظر المحكمين والحالات التى لجأت للتحكيم العرفى

إن نمط العلاقات السائدة فى الريف المصرى يعد السبب الرئيسى وراء لجوء معظم الريفيين للقضاء العرفى فى فض النزاعات التى تنشأ بينهم سواء نزاعات بسيطة أو معقدة، فالغالبية العظمى من الريفيين فى مجتمع الداسة تربطهم صلات قرابة (دم/ نسب)، ويتضح ذلك فى نتائج الجدول رقم (8) والتى تظهر الأسباب الرئيسية للجوء الريفيين بمنطقة الدراسة إلى المجالس العرفية وتفضيلهم لها وتتمثل هذه الاسباب فى الأتى:-

1- لطرفى النزاع كامل الحرية فى إختيار المحكمين: وهذه خاصية ينفرد بها القضاء العرفى عن القضاء الرسمى، حيث يقوم طرفى النزاع بإختيار المحكمين العرفيين بحرية مطلقة وبدون أى ضغط، الأمر الذى يُمكن كل طرف من طرفى النزاع فى سرد وقائع المشكلة محل النزاع للمحكمين الذين اختارهم (بكامل إرادته وبدون أى قيود) على معزل (على إنفراد) وبالتفصيل الكامل حتى يكون لدى محكميه إنطباع ولو أولى عن موقف هذا الطرف فى الواقعة محل النزاع، مما يضمن أن يلقى حكم هؤلاء المحكمين قبولاً لدى طرفى النزاع.

2- الحفاظ على الروابط والعلاقات الأسرية والاجتماعية بالمجتمع الريفى، فقد تنال أحكام المحاكم الرسمية رضا أحد الطرفين أو كلاهما، وقد ترجع الحقوق لأصحابها، ولكن تظل هناك خصومة قائمة بل وعداوة بين طرفى النزاع، وذلك على خلاف ما تقوم به المجالس العرفية من إرجاع الحقوق لأصحابها مع مراعاة الصلح التام بين طرفى النزاع والتراضى التام وإنهاء الخصومة من جذورها. فهو بذلك يعد وسيلة فعالة لإرساء ثقافة التسوية الودية والتسامح والسلام بين أفراد المجتمع الريفى.

جدول8. التوزيع العددى والنسبى للمبحوثين فيما يتعلق بأسباب اللجوء للتحكيم العرفى

م	أسباب اللجوء إلى التحكيم العرفى	التكرار	% التكرارية	الاجمالى
1	القضاء العرفى يشمل كل الخلافات والمشكلات بين الطرفين	38	%100	38
2	اجراءات التقاضى سريعة وغير معقدة	38	%100	38
3	قلة التكاليف	38	%100	38
4	سرعة الفصل فى النزاعات ورد الحقوق	35	%92.1	38
5	مفيد فى حالة وجود جريمة بدون شهود، أو عدم وجود دليل مادى	29	%76.3	38
6	ثقة الناس فى أحكام القضاء العرفى	35	%92.1	38
7	السيطرة على الخلافات والمشكلات قبل حدوثها	38	%100	38
8	منع تفاقم الأزمات	38	%100	38
9	الحفاظ على الروابط والعلاقات الأسرية والاجتماعية (الإصلاح)	38	%100	38
10	سد فجوات عمل الأجهزة القضائية والأمنية	29	%76.3	38
11	لطرفى النزاع كامل الحرية فى إختيار المحكمين	38	%100	38
12	ضمان الالتزام بالأحكام التى توصلت إليها الجلسات العرفية	35	%92.1	38

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

3- القضاء العرفى يشمل كل الخلافات والمشكلات بين الطرفين(حيث يضم كل ملفات القضايا العالقة بين طرفى النزاع ويضمها فى قضية واحد) مهما طالت الفترات الزمنية بينهم ومهما كان نوع القضايا، فربما يكون الخلاف الحادث سببه عداء قديم وخلافات أخرى منذ فترات طويلة. أما القضاء الرسمى فهو ينظر فى قضية واحدة أو إثنين بالأكثر (أى كل قضية على حدى).

4- ثقة الناس فى أحكام القضاء العرفى، التى تتأتى من ثقة الناس فى المحكمين العرفيين أنفسهم، فهؤلاء المحكمين تم إختيارهم بحرية تامة، حيث قام كل طرف من أطراف النزاع بإختيار محكميه بكامل حرية وبدون ضغط من أحد، فوفقاً لرواية أحد الحالات التى لجأت لمسألة التحكيم العرفى (أنه ذهب إلى محافظة مطروح ليأتى بمحكم مشهود له بالسمعة الطيبة والسيرة الحسنة، والقضاء العادل). وهذه الثقة جعلت هذا النظام يُسهم في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع الريفي، خاصة أنه يلائم طبيعة الحياة فى المجتمع الريفى.

5- وإجراءات التقاضى سريعة وغير معقدة مما يؤدى إلى إمكانية السيطرة على الخلافات والمشكلات قبل حدوثها ومنع تفاقم الأزمات، بالإضافة إلى أنها وسيلة متاحة ويمكن الوصول إليها فى أى وقت يتم الإتفاق عليه بين الطرفين.

6- قلة التكاليف: فنظراً لإرتفاع تكاليف وأعباء منظومة المحاكم الرسمية فى ظل طول أمد التقاضى بالمنظومة الرسمية للدولة جعل الناس يركنون إلى القضاء العرفى بما يعرف عنه من إنجاز فى حل مشكلاتهم دونما أى أعباء مالية تذكر.

7- ضمان الإلتزام بالأحكام التى توصلت إليها الجلسات العرفية، وهذا يرجع فى المقام الأول إلى أن هؤلاء المحكمين فى المقام الأول هم من إختيار طرفى النزاع.

8- سرعة الفصل فى النزاعات ورد الحقوق، وهذه ميزة للأسف يفتقدها القضاء الرسمى، فالتباطؤ فى منظومة القضاء الرسمى قد يؤدى إلى ضياع الحقوق وتفاقم الأزمات، وبالتالى تعرض الأفراد للظلم. حيث أشارت الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى إلى أن أكثر ما يعيب القانون الرسمى أن أحكامه لا تطبق بفاعلية، وأن الاجراءات مرهقة وبطيئة، ولا تساعد في تسوية النزاعات بسرعة وفاعلية

9- سد فجوات عمل الأجهزة القضائية والأمنية: وهذا قد يرجع إلى ما تتمتع به المجالس العرفية من شرعية وسرعة فى تنفيذ قراراتها ساعدها على أن تلعب دوراً محورياً فى سد فجوات عمل الأجهزة القضائية والأمنية.

10- مفيد فى حالة وجود جريمة بدون شهود، أو عدم وجود دليل مادى: حيث يأخذ القضاء العرفى فى حالة عدم وجود الدليل المادى بـ(اليمين) كدليل إدانة أو دليل نفى، أما القضاء الرسمى يحتاج إلى بينة (أدلة إتهام أو أدلة ثبوت).

سادساً: التحديات التى تواجه التحكيم العرفى فى المجتمع الريفى من وجهة نظر المحكمين والحالات التى لجأت للتحكيم العرفى: يواجه القضاء العرفى بالريف المصرى مجموعة من التحديات تم توضيحها بناءاً على نتائج الدراسة والموضحة بالجدول رقم (9)، والتى من أهمها:-

1- الأحكام الصادرة عن المجالس العرفية لا تستأنف: فى جلسات التحكيم العرفى لا مجال لإستئناف الحكم، فقد تكون الاحكام مجحفة بأحد طرفى الخصومة إلا أنه لا يستطيع إستئنافها، وذلك على العكس من القضاء الرسمى الذى يكون فيه التقاضى على أكثر من درجة مما يشكل ضمانة لعدالة الاحكام.

2- إستغلال بعض المحكمين للقضاء العرفى كوسيلة للوجاهة الإجتماعية والتربح، قد يرجع إلياً إن بعض المحكمين ليسوا على دراية كاملة بالتحكيم العرفى بيدا أنهم يتخذون من القضاء العرفى مجالاً للتفاخر والتباهى، مما قد يشكل خطورةً داهمة على منظومة القضاء العرفى بظلم بعض الأطراف نظراً لجهل بعض المحكمين بأصول وقواعد القضاء العرفى المعمول بها، وعلى الجانب الأخر فهناك بعضاً من المحكمين العرفيين يتقاضون الأموال تحت أى مسمى مما يشكل، خطراً متمثلاً فى عدم حيادية هذا المحكم وإستقلاله فى إصدار الأحكام، حيث أنه قد ينحاز إلى الطرف الذى أخذ منه الأموال، حتى وإن كان هذا على

حساب باقى أطراف النزاع مما يشكل سَقطة فى القضاء العرفى، ولكنها ليس منتشرة بصورة كبيرة غير أنها موجودة بشكل قليل جداً.

3- ضعف السلطة الأبوية، وقد يعزى ذلك إلى التغيرات الإجتماعية التى طرأت على الريف المصرى، والتى أدت إلى تفكك العائلة التقليدية فى الريف، وتغير نظام الأسرة الممتدة إلى الأسرة المركبة أو النووية، والتى شجعت على إنتشار النزعة الفردية والإستقلالية، وجهل الأجيال الشابة بالأعراف والتقاليد والعادات، مما ترتب عليه ضعف الإنصياع لأحكام كبار السن في بعض الأحيان، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة أبو العلا (2024).

4- المماطلة من أحد طرفى النزاع فى تنفيذ الأحكام، والتشكيك فى نزاهة المحكمين: قد يضطر أحد طرفى النزاع إلى اللجوء إلى القضاء الرسمى للدولة لأخذ الصيغة التنفيذية على الأحكام العرفية؛ نظراً لمماطلة أحد طرفى النزاع فى تنفيذ الأحكام، والتشكيك فى نزاهة المحكمين، وبهذا يكون الحكم العرفى قد سُلبا منه أحد أعظم مميزاته وهى العدالة الناجزة، وذلك بالعودة مرة أخرى للقضاء الرسمى.

5- المغالاة فى العقوبات المالية: وقد يرجع ذلك إلى أن القضاء العرفى لا يتملك الأدوات الكافية من عقوبات رادعة، مما يجعله يلجأ إلا التشدد فى إستخدام العقوبات المالية، مما قد يتعذر معه تنفيذ الأحكام على الصورة التى صيغت بها والتراجع فى تلك الأحكام لعقوبات أخف، حتى يتسنى من طرفى الخصومة التنفيذ، ومع هذا فقد تكون هناك ما يتصوره البعض على أنه مماطلة غير أنه لا يعدو إلى أن يكون عجزاً مالياً ليس إلا، وبهذا قد تتفاقم النزاعات نتيجة للأحكام المغالا فيها فى العقوبات المالية.

7- عدم أهلية بعض المحكمين: إن جهل بعض المحكمين ببعض أحكام الشريعة والقوانين المعمول بها، قد يدفعهم للخروج بأحكام بها من العوار ما يكفى لإلغاءها تماماً، واللجوء إلى القضاء الرسمى للدولة كبديل عادل أفضل بكثير من الأخذ بأحكام عرفية قد ولدت باطلة.

8- كثرة عدد المحكمين غير المعترف بهم: هناك بعض من المشكلات (ذات الطابع الخاص) والتى لا يمكن أن يتصدى لها غير محكم ذا طابع خاص، فمثلاً مشكلات البلطجة والسطو ومشكلات خاصة بتجارات محظورة، فإنه يتولد من الفئات السابق ذكرها محكمون قادرون على حل هذه المشكلات وبجدارة،

9- الأحكام الجائرة ومن ثم إضاعة الحقوق: قد يؤدي القضاء العرفي في بعض الأحيان إلى إنتهاك وإضاعة حقوق أحد أطراف النزاع، خاصةً إذا تحولت الجلسات العرفية إلى قضاء عرفي خالى من قواعد ثابتة، مما يعد إخلالاً بمبدأ "لا عقوبة إلا بنص قانوني". كما أنه لا يتيح عادةً استئناف الأحكام. وتقول أحد الحالات التى لجأت لمسأت التحكيم العرفى أن " المجالس العرفية بتحاول تقنع الغلبان أو الطرف الضعيف إنه يتنازل عن حقه فى سبيل أن الخلاف يخلص).

فبعض المحكمين العرفيين لا يهمهم عدالة الأحكام بقدر ما يهمهم التراضى بين الطرفين حتى لو كان هناك ظلماً قد وقع على أحدهم.

10- ضعف سلطة القضاء العرفي؛ وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود سلطة فعالة وقوية لتنفيذ أحكام المجالس العرفية، وعدم إمتلاكه للأدوات الكافية التى تمكنه من تنفيذ قراراته بالقوة الجبرية، بإستثناء الرجوع إلى قضاء الدولة لأخذ الصيغة التنفيذية على الأحكام العرفية.

11- عدم ملائمته للتطورات الحديثة: ترى بعض الحالات التى لجأت للتحكيم العرفى أن استمرار وجود مجالس التحكيم العرفي في العصر الحالي قد لا يتناسب مع التطور الهائل للدولة بمفاهيمها الحديثة، وقد يرجع ذلك إلى أن المحكمين يعتمدون فى حكمهم (خاصة فيما يتعلق بالقضايا المستجدة) على الخبرات القضائية السابقة دون الرجوع لأهل الخبرة

جدول 9. التوزيع العددى والنسبى للتحديات التى تواجه التحكيم العرفى من وجهة نظر المحكمين العرفيين والحالات التى لجأت للتحكيم العرفى

م	التحديات التى تواجه القضاء العرفى	التكرار	% التكرارية	الترتيب	الاجمالى
1	تفكك العائلة التقليدية	34	%89.5	4	38
2	ضعف دور كبار السن	36	%94.7	2	38
3	الأحكام الجائرة	20	%52.6	8	38
4	ضعف سلطة القضاء العرفى نفسه	19	%50	9	38
5	عدم ملائمته للتطورات الحديثة	13	%34.2	10	38
6	الأحكام الصادر عنه ليس لها إستئناف	38	%100	1	38
7	عدم أهلية بعض المحكمين	33	%86.8	6	38
8	كثرة عدد المحكمين غير المعترف بهم	27	%71.1	7	38
9	إستغلال بعض المحكمين للقضاء العرفى كوسيلة للتربح	38	%100	1	38
10	إستغلال بعض المحكمين للقضاء العرفى كوسيلة للوجاهة الإجتماعية	38	%100	1	38
11	المغالاة فى العقوبات المالية	33	%87.8	5	38
12	المماطلة من أحد طرفى النزاع فى تنفيذ الأحكام	35	%92.1	3	38
13	التشكيك فى نزاهة المحكمين	35	%92.1	3	38
14	إضاعة الحقوق	20	%52.6	8	38

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

المقترحات

1. العمل على بث ثقافة التسامح والسلام الإجتماعى بين أفراد المجتمع الريفى عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية.
2. إنشاء مكاتب لفض المنازعات الخاصة بالريفيين فى كل مجلس قرية أسوة بلجان فض المنازعات الأسرية المعمول بها فى محاكم الأسرة؛ يكون غايتها هو الوصول الى حل للنزاع قبل اللجوء الى القضاء، وذلك بإصدار حكم يحوز الحُجية حتى يتسنى تنفيذه.
3. توسيع دائرة عمل القضاء العرفى حفاظاً على الروابط الإجتماعية والأسرية، وراعية الدولة للمجالس العرفية والإشراف عليها.
4. أن تعتمد الدولة المحكمين العرفيين بعد عمل إنتخابات لهم وإختيارهم وفقاً لعدد من المعايير الموضوعية والتى تشمل المعرفة والعلم والحكمة، وذلك للحفاظ على شرعية الأحكام التى تصدرها المجالس العرفية، وألا يتم القضاء العرفى إلا بهؤلاء المحكمين المعتمدين لدى الدولة.
5. توفير أماكن مخصصة لإنعقاد الجلسات العرفية برعاية الأمن وأجهزة الدولة بكل مركز ومحافظة.
6. أن تكون للسلطة التنفيذية الحق فى تنفيذ الأحكام العرفية، وبمجرد صدورها.
7. أن يكون للقضاء العادى الولاية فى إستئناف الأحكام العرفية، والنظر فيما لو كانت متفقة مع صحيح القانون والعرف من عدمه.
8. أن يرخص لبعض العمد والمشايخ الوقوف على متابعة تنفيذ الأحكام العرفية.
9. على السلطة التشريعية إستحداث القوانين التى تضمن سلامة وحيادية ونزاهة الأحكام العرفية.

المراجع

ابراهيم، فتحية محمد والشواني، مصطفى حمدي (1988): مناهج البحث في علم الإنسان (الانثروبولوجيا)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص116.

أبو العلا ، أحمد (2024): القضاء العرفي في مصر: نشأته وتطوره ومستقبله، الثقافة الشعبية للدراسات والبحوث والنشر، مجلد (17) ، عدد (65) ص 115.

أبو زيد ، أحمد(1996)، المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل، أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

أبو زيد، محمد عبد السلام محمد (2024): آليات فض المنازعات فى المجتمع الريفى :دراسة سوسيولوجية للعدالة غير الرسمية – مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة – المجلد (84) العدد (6) 227: 263

أبو صالح، محمد صبرى (2020): تصحيح المفاهيم فى مدى حجية جلسات التحكيم العرفى في القانون المصري. مقالة منشورة https://bit.ly/3lRq5Az

أحمد، منصور بيومى غنيم (2018): بنية المجالس العرفية والضبط الإجتماعى فى المجتمع النوبى"دراسة سوسيوأنثروبولوجية على بعض قرى النوبة فى محافظة أسوان" رسالة ماجستير- كلية الآداب- قسم الاجتماع – جامعة أسوان- مصر.

تهامى، حسين محمد (2013): دراسة القضاء العرفى كآلية للضبط الاجتماعى بمحافظة شمال سيناء- مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية- جامعة عين شمس – القاهرة – مجلد (21) عدد (2) -121:131.

ثابت ، محمود سالم (2019): القضاء العشائرى- عند قبائل بئر سبع – فلسطين- من منشورات موقع أم الكتاب – غزة – فلسطين ، مسترجع من https://archive.org/details/20191025_20191025_1754

جلول، أحمد(2022): الأدوار الإجتماعية- مدخل نظرى- مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية- مج(10)- ع(1) 54: 63

ريحان، جاسنت إبراهيم (2016): تحليل اليات الضبط الإجتماعى غير الرسمى فى الأسرة الريفية بمحافظة الوادى الجديد، مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية – كلية الزراعة – جامعة المنصورة مجلد(7) عدد (10) 978: 985.

سلامة، فؤاد عبد اللطيف (2017): محاضرات فى الإجتماع الريفى- قسم المجتمع الريفى والارشاد الزراعى- كلية الزراعة – جامعة المنوفية- مصر.

شتات، أسامة أحمد(1996): قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية– دار الكتب القانونية- المحلة الكبرى- الغربية- مصر

طلبة، أشرف مصطفى (2002): دور المجالس العرفية في حل المشكلات الإجتماعية والاقتصادية: دراسة مقارنة بين قريتى أولاد رابعة بأسيوط ودهشان بالشرقية- رسالة ماجستير غير منشورة- مركز البحوث البيئية- جامعة عين شمس.

العزبى، محمد ابراهيم (2016): محاضرات فى النظريات الاجتماعية – قسم التنمية الريفية- كلية الزراعة بالشاطبى- جامعة الأسكندرية- مصر.

فرج، محمد سعيد (1998): البناء الإجتماعي والشخصية – دار المعرفة الجامعية - مصر.

فياض، لطفى أحمد حسين (2024): دور المجالس العرفية فى تحقيق التربية الأمنية فى القرية المصرية، دراسة إثنوجرافية، مجلة كلية التربية، مجلد (90) عدد (2)، كلية التربية جامعة طنطا، ص 325: 343.

ليلة، على (1982): البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا- المفاهيم والقضايا، الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية.

محجوب، محمد عبده (1997)، البنية الإجتماعية البدوية، دراسات في المجتمع البدوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

محمد، السعيد مغازى أحمد (2006): دور المنظم الإجتماعى فى فض التنازع بين جماعات المجتمع المحلى الريفى ، مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مجلد (1)، عدد (12)،309: 362. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/116301

معجم القانون (بالعربية والفرنسية) (1999): مجمع اللغة العربية - القاهرة، ص. 649.

مونير، بلحاج، كراجى مصطفى (2022): القضاء العرفى كبديل لحل النزاعات الجزائرية (دراسة مقارنة)- مجلة القانون العام الجزائرى والمقارن – المجلد الثامن – العدد (2) صـ582: 599.

نيقولا تيماشيف (1978): نظرية علم الاجتماع (طبيعتها وتطورها)، ترجمة: محمود عودة وآخرون، مراجعة: محمد عاطف غيث، دار المعارف، القاهرة.

Coleman, J., (1988): Social Capital and Creation of Human Capital. The American Journal of Sociology, 4, 95-120.

Emerson,Rebert ,M.,(2006): Reflections on The study of Informal Social control, sociologic Forskning:Vo1, N1,pp,76-71

Mohammad Tarikul Islam.,(2019): Rural dispute resolution in Bangladesh: how do village courts safeguard justice? Contemporary South Asia, V0 27, Pages 58-65 | Published online.

Wallensteen, Peter :(1998): "Preventing Violent Conflict, Past Record and Future challenges," Uppsala, Uppsala University, Sweden, p.15.

Wawan, Kokotiasa, (2023):"Pelembagaan Mediasi Desa dan Sinergi Membangun Sistem Peradilan", Jurnal Pendidikan dan Pembelajaran Vol. 4, 2, pp. 1407-1414.

The Role of Customary Justice in Resolution Some Disputes in Rural Society:A case Study of Some Villages in ShubraKhit District, EL- Behiera

Magda M. A. Yousef

Dept. of Economics, Agric. Extension and Rural Development, Faculty of Agriculture, Damanhour University, El-Behiera, .Egypt

ABSTRACT

This study aimed basically at describing The role of customary justice in resolution some disputes in rural community by identifying the personal, social and economic characteristics of a number of customary arbitrators and some of the cases that resorted to customary arbitration, Identifying the most important criteria for selecting customary arbitrators. A total sample of 38 respondents (22 arbitrators, 16 cases that resorted to customary arbitration) were chosen intentionally. Percentages, frequencies were used to achieve the objectives of the study .Results indicated that 36.4% of the arbitrators have a high educational level, 59.1% of them work in leadership positions,63.6% of them have a high level of leadership, 100% of them have a high level of voluntary participation, and 81.8% of them have a high level of political participation**,** and 54.5% of them have a high level of cultural and geographical openness, while the results indicated that 56.25% of the cases that resorted to customary arbitration have a high educational level and relatively low monthly income level. The results also indicated that the most important criteria for selecting a customary judge are prestige, dignity, and extensive experience, fully conversant in the rules of customary justice. As regards the most important reasons for resorting to customary justice were speedy conflict resolution, restoring rights, and preserving family and social ties and relationships. As for the challenges that face customary justice, were that provisions of customary justice are not appealable, in addition to the ineligibility of some arbitrators. Suggestions are discussed in this study as well.

Keywords: Role - Customary Justice - Customary Councils - Resolution Some Disputes - Rural Society